

والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، والحفاظ على الثروات النباتية والحيوانية، والتنمية الريفية، والمياه والتربة، والتنوع البيولوجي .

وعلى الرغم من أن أفريقيا تُعد أقل المناطق مساهمة في انبعاثات الغازات الدفيئة، إلا إنها الأكثر تأثراً جراء التغيرات المناخية، فقد أصبحت آثار تغير المناخ في جميع أنحاء أفريقيا محسوسة بالفعل، ونشير الأدلة إلى أن التغير في درجة الحرارة أثرت على الصحة وسبل العيش والإنتاجية الغذائية، وتوافر المياه، والأمن الشامل للشعب الأفريقي، ووفقاً لمؤشر تغير المناخ لعام 2015 هناك سبعة من كل عشرة بلدان أصبحوا أكثر عرضة للخطر من جراء تغير المناخ في أفريقيا.

كلمة الرئيس السيسي للمؤتمر:

أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي في كلمته التي ألقاها نيابة عنه المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء في افتتاح فعاليات الشق الوزاري للدورة السادسة لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة - إن القارة تواجه العديد من التحديات التي يجب التصدي لها، والحفاظ على وحدة الموقف الأفريقي والتعاون المشترك، بالإضافة إلى النقلة النوعية التي تشهدها مصر في علاقاتها بأشقائها الأفارقة للتعاون في العديد من المجالات وتحقيق المصالح المشتركة لأبناء القارة.

كما أشار الرئيس على أهمية الدورة السادسة لوزراء البيئة الأفارقة، التي تأتي بعد أشهر قليلة من أحداث فارقة في العمل البيئي الدولي في مجال التنمية المستدامة وتغير المناخ، وقبيل مراسم توقيع اتفاقية باريس، التي تمت يوم 22 أبريل 2016 بالولايات المتحدة، حيث وقع رؤساء دول وحكومات ومسؤولوا نحو 175 دولة على الاتفاق ليسجل رقماً قياسياً في عدد الدول الموقعة على وثيقة دولية في يوم واحد.

وأشار الرئيس إلى دور مؤتمر وزراء البيئة وموقفهم الواحد في مفاوضات تغير المناخ، خاصة بعد تولى مصر مهام الدفاع عن المصالح الأفريقية في مفاوضات اتفاق باريس، وإطلاق مبادرتي الطاقة

وفي ظل توجه الحكومات والمنظمات والأحزاب للبدء في النظر بجدية للآثار المترتبة على مشكلات البيئة، عُقدت المؤتمرات ووقعت الاتفاقيات، وأصدرت الدول قوانين ونظماً وتشريعات لحماية البيئة، كما برز مفهوم جديد للتصدي للمشكلات البيئية وهو الإدارة الجماعية العالمية وهي كناية عن التعاون الدولي الذي يضم المنظمات الدولية الحكومية "الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة في حماية البيئة"، والمنظمات الإقليمية "الإتحاد الأوروبي، الإتحاد الإفريقي، جامعة الدول العربية وغيرها" والدول المتقدمة والنامية، والمجتمع المدني العالمي "المنظمات الدولية غير الحكومية الإنسانية والسياسية والإقتصادية، والرأي العام العالمي".

من أجل ذلك عقد بالقاهرة خلال الفترة من 16 - 19 ابريل 2016 فعاليات الدورة السادسة لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة "AMCEN" برعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي ورئاسة الدكتور خالد فهمي وزير البيئة وبحضور وزراء البيئة من حوالي 54 دولة أفريقية، بالإضافة إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي وبنك التنمية الإفريقي، وما يقرب من 50 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وعلي رأسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر UNCCD بالإضافة إلي عدد من المنظمات الدولية الحكومية، حيث بلغ عدد المشاركين حوالي 250 مشاركاً لمناقشة العديد من القضايا ومنها أجندة 2030 للتنمية المستدامة، ونتائج مؤتمر باريس للتغيرات المناخية، بالإضافة إلى آخر التطورات الخاصة بمبادرتي الطاقة المتجددة والتكيف من آثار التغيرات المناخية بأفريقيا.

وقد سبق التحضير للمؤتمر العديد من ورش العمل بين مسئولى البيئة الأفارقة، ومركز البيئة والتنمية لإقليم العربي وأوروبا "CEDARY" الهادفة لدعم الكوادر وتشخيص حالة البيئة الإفريقية بدقة.

وقد ضم جدول أعمال المؤتمر الكثير من القضايا التي تمثل أهمية قصوى للقارة، حتى يتسنى اتخاذ القرارات والسياسات المتعلقة بالبيئة العالمية، وعلى رأسها آيتى الطاقة المتجددة والتكيف لإفريقيا،

مشيراً إلى أهمية مناقشات الشق الوزاري لمؤتمر الأأمسن، لتناول الموضوعات الأساسية التي سيتم التعامل معها، وتنعكس بشكل مباشر على المواطن وطموحاته، خاصةً أن التطورات المتلاحقة التي تشهدها قارتنا والتحديات التي تواجهها في سبيل الاستقرار والأمن والأمان والسلام وتحقيق التنمية الشاملة والقضاء على الفقر يتطلب تعزيز التعاون بشكل فعال والعمل المشترك من أجل صياغة مستقبل مشرق لشعوبنا.

كلمة وزير البيئة:

أكد الدكتور خالد فهمي - وزير البيئة أن اجتماعات وزراء البيئة الأفارقة والتي شهدت مصر مولدها منذ أكثر من ٣٠ عاماً تعد وجهة للتعاون بين الدول الأفريقية، للوقوف على التحديات التي تواجه القارة وإيجاد الآليات والحلول لمواجهاتها انطلاقاً من مبدأ المنفعة المتبادلة وبما يحقق تأثيراً إيجابياً للأجيال القادمة، واعتبار المؤتمر فرصة لوزراء البيئة بالدول الأفريقية لترجمة مسؤولياتهم تجاه شعوبهم إلى نتائج ملموسة على الأرض.

وأشار وزير البيئة إلى أن تمثيل الدول الأفريقية بشكل كبير في فعاليات اجتماعات AMCEN المنعقدة بالقاهرة، للسنة الثانية على التوالي، يعد اعترافاً بأهمية المؤتمر، وتأثيره على أرض الواقع، مضيفاً أن جدول أعمال الدورة السادسة الخاصة، يضم عدداً من الموضوعات البيئية المهمة للقارة الأفريقية، والتي تمكن الأأمسن من قيادة موقف موحد وقوي للدول الأفريقية في المحافل الدولية، وعند اتخاذ القرارات والسياسات المتعلقة بالبيئة العالمية، حيث تهدف تلك الدورة إلى إيجاد حلولاً للتحديات التي تواجه القرارات الخاصة بالبيئة الأفريقية، من خلال اجتماعات الخبراء والمفاوضين والمشاركين.

من جانبها، أكدت «حكيمه الحيطى» وزيرة البيئة المغربية على أهمية عام ٢٠١٥ للشعوب الأفريقية والذي شهد اتفاق باريس للتغيرات المناخية، وإطلاق أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة ووضع إطار للحد من الكوارث الطبيعية، وتأثير تلك الأحداث على البيئة

المتجددة والتكيف لأفريقيا خلال فعاليات قمة المناخ بباريس، والتي تتعامل مع تداعيات ظاهرة تغير المناخ، موضحاً أن النهضة الأفريقية بدأت وأصبحت القارة محل اهتمام كبير من قبل العالم، خاصة بعد أن حدثت العديد من دولها بنيتها الأساسية لتواكب مسيرة التنمية، مشيراً إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يُعد التحدي الأكبر الذي يواجه القارة ويتطلب تطوير آليات العمل المشترك.

كما أضاف الرئيس أن اعتماد أجندة ٢٠٣٠، في سبتمبر ٢٠١٥، بمؤتمر للأمم المتحدة للتنمية المستدامة، يعد إنجازاً حقيقياً، حيث تضمنت مجموعة واسعة من الأهداف والغايات ستشكل الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، على مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة، مؤكداً أهمية مناقشات الدورة السادسة الخاصة لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة لإخراج هذه الأهداف إلى حيز التنفيذ في أفريقيا من خلال مجموعة من المبادرات، أخذاً في الاعتبار ما توصلت إليه أفريقيا من خلال إقرار الرؤية المستقبلية لأفريقيا ٢٠٦٣، والتي ترسم صورة لأفريقيا خلال ٥٠ عاماً، مضيفاً أن مصر أطلقت منذ أسابيع قليلة وثيقة «التنمية المستدامة.. رؤية مصر ٢٠٣٠» لتواكب أهداف التنمية المستدامة الأممية، بخاصة أهداف العمل المناخي ونوعية الحياة وتوفير الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والمياه النظيفة والنظافة الصحية وغيرها، حيث تؤكد الاستراتيجية على دمج البعد البيئي كمحور أساسي في القطاعات التنموية والاقتصادية كافة، وبما يحقق أمن الموارد الطبيعية وعدالة استغلالها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية وتوفير فرص العمل الجديدة والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية آمنة للمواطن.

وأوضح الرئيس أن الحكومة المصرية حرصت على ترجمة ما تضمنته وثيقة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في برنامجها المتكامل والذي قدمته مارس الماضي لمجلس النواب استكمالاً للبناء المؤسسي المصري،

في أفريقيا والحد من تدهورها، وأوضحت «حكيمة» ضرورة أن يكلل مؤتمر الأطراف للتغيرات المناخية COP22 والمزمع عقده بمراكش ٢٠١٦ كفاح الدول الأفريقية خلال مفاوضات اتفاق باريس ٢٠١٥ للتوجه نحو نمو وتطور مستدام بعيداً عن انبعاثات الكربون، حيث ستفعل نتائج اتفاق باريس وتحدد أدوات وآليات التنفيذ خلال مؤتمر مراكش. ودعت الوزيرة المغربية الوزراء الأفارقة للعمل على إعداد قرارات لمؤتمر COP22 ليكون نقطة انطلاق لأفريقيا، وذلك من خلال الاجتماعات قبل مؤتمر الأطراف والخروج برؤية واضحة في البيان الختامي الصادر عن الأمسن بالقاهرة تجاه المناخ.

وأضافت «حكيمة» أن المسار بعد ٢٠٢٠ يجب أن يكون واضحاً بحيث يستطيع كل بلد تحديد خطته للتنمية، حيث ستوضع أجندة ما بعد ٢٠٢٠ خلال هذا العام وستضم تدابير ملموسة وملائم وواضحة لمبادرة التكيف لأفريقيا، مشيرة إلى أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا ضمن أولويات أجندة ٢٠٢٠، وضرورة أن يكون ما بعد ٢٠٢٠ خارطة طريق للتنمية في أفريقيا.

فيما تطرقت «ماريا دي فاطيما» وزيرة البيئة الأجنولية، إلى قضية من أخطر القضايا البيئية التي تواجه إفريقيا، وهي الإيجار غير المشروع في الحياة البرية، والطرق المثالية لحظر الصيد الجائر، ونبهت إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، المقرر عقده بأجولا هذا العام، تحت شعار «الإيجار غير المشروع في الحياة البرية» بهدف تحفيز دول العالم على اتخاذ إجراءات لمنع الإيجار غير المشروع في الحياة البرية، مشيرة إلى مشروع تشارك فيه مائة دولة لحماية الأفيال وغيرها من الحيوانات والثروات التي تمثل أهمية كبرى للسياحة البيئية الأفريقية.

توصيات المؤتمر:

في نهاية أعمال المؤتمر اتفق وزراء البيئة الأفارقة ومثّلوا أكثر من ٥٠ دولة إفريقية على اتخاذ إجراءات عاجلة في عدد من القضايا الهامة للقارة ومنها:

- الإدارة المستدامة لرأس المال الطبيعي بإفريقيا كدعم لتنفيذ جدول أعمال عام ٢٠٣٠، والأهداف

الإمائية المستدامة وجدول أعمال ٢٠١٣ وخطة تنفيذه لفترة العشر سنوات الأولى، مؤكداً على ضرورة وضع السياسات والممارسات للحد من التدهور البيئي وتعزيز التنمية المستدامة والاستهلاك والإنتاج المستدام.

- الموافقة على إنشاء وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مراكز للتسخير المستدام لرأس المال الطبيعي، والقيمة المضافة، والصناعات الخضراء وتجهيز المنتجات الزراعية.

- وفي مجال تغير المناخ وتنفيذاً لاتفاق باريس، أكد الوزراء أن التكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية أساسية لإفريقيا، مما يتطلب الحصول على الدعم الفوري والكافي لتنفيذ تدابير التكيف.

وأشاروا إلى دعم البلدان الإفريقية لمؤتمر الأطراف للتغيرات المناخية المقبل رقم ٢٢ برئاسة المغرب، وحرصهم على تعزيز التنفيذ المبكر لاتفاق باريس.

- اتفاق الوزراء المجتمعين على وضع نهج مشترك للإدارة والتخلص من مخزونات عاج الفيلة وقرون وحيد القرن تمثيلاً مع أحكام اتفاقية التجارة الدولية لأنواع المهددة بالانقراض للحيوانات والنباتات البرية، بالإضافة إلى دعم البرنامج الحالي لتدهور الأراضي والذي بدأته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حيث طالبوا الدول الأعضاء بتطوير الإطار الاستراتيجي لإدارة الجفاف وإجراءات تعزيز القدرة على مقاومة الجفاف وتطوير نظم الإنذار المبكر للبلدان الإفريقية، وذلك بتوجيه ودعم من اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الشركاء المعنيين.

- تعهد الوزراء الأفارقة، في ختام الدورة السادسة الخاصة بالمشاركة بقوة في اجتماع الجمعية الثانية للأمم المتحدة للبيئة والذي سيعقد في نيروبي ٢٣-٢٧ مايو ٢٠١٦، على دعم أولويات إفريقيا في جدول الأعمال البيئي العالمي الذي ترعاه الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة والتي تمثل الجهة الأعلى في العالم فيما يخص بالبيئة، وتضم ١٩٣ دولة عضو في الأمم المتحدة، بما في ذلك ٥٤ دولة إفريقية، وبمشاركة الدول العظمى والشركاء المعنيين.